

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة نبيل رجب إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016

قررت المحكمة الجنائية العليا تأجيل نطقها بالحكم في قضية نبيل رجب، وهو أحد مدافعي حقوق الإنسان وسجين رأي بحريني، إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016. كما يواجه نبيل رجب محاكمة منفصلة فيما يتصل بمقال رأي نُشر باسمه في صحيفة "نيويورك تايمز"، في 4 سبتمبر/أيلول 2016.

في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مثل سجين الرأي البحريني نبيل رجب أمام المحكمة الجنائية العليا بالعاصمة المنامة، إلا إن المحكمة لم تصدر حكماً، ولكنها أعادت تحديد موعد الجلسة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016. ولم تقدم المحكمة أي سببٍ للتأجيل. وكان نبيل رجب قد خضع لعملية استئصال للمرارة، قبل ذلك بثلاثة أيام، في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقبل انعقاد الجلسة، جدد محامو نبيل رجب طلبهم بالحصول على نسخ من سجلاته الطبية للتحقق من ادعاءات وزارة الداخلية، والنائب العام، بأنه يتلقى كل ما تستلزمه حالته من العلاج الطبي، إلا إن المحكمة لم تقدم هذه البيانات للمحامين حتى الآن.

وقد بدأت محاكمة نبيل رجب، في 12 يوليو/تموز 2016، بتهم "نشر شائعات باطلة في زمن الحرب"، و"إهانة هيئة نظامية [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة مجاورة". وقد نفى جميع التهم الموجهة إليه، والتي نجمت عن تعليقات نشرها على موقع "تويتر"، وتعليقات أعاد نشرها على الموقع ذاته تتعلق بالحرب في اليمن، وأخرى تتعلق بادعاءات التعذيب في "سجن جو" عقب أعمال الشغب التي وقعت في السجن، في مارس/آذار 2015. وإذا ما أُدين نبيل رجب بتلك التهم، فسوف يواجه عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى 15 عاماً. وقد أُفرج عنه إفرجاً مؤقتاً، في 1 سبتمبر/أيلول 2016، لمدة ثلاثة أيام لحضور عزاء حماته. وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، وصفت الوضع في البحرين ومحاكمته، كما حثت إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استجوبت النيابة العامة نبيل رجب، ثم وجهت إليه تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومُغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وذلك على خلفية مقاله. ومن المقرر نظر هذه التهمة في محاكمة منفصلة. ولا يزال قرار منع نبيل رجب من السفر سارياً، وكان قد فُرض في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.



يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بإلغاء قرار منع نبيل رجب من السفر؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1766 4587 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1723 2661

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

و تُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1753 1284

البريد الإلكتروني: <http://www.moi.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>

تويتر : @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثاني عشر للتحرك العاجل رقم: UA 249/14. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4600/2016/en/>

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة نبيل رجب إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016

معلومات إضافية

مقال صحيفة "نيويورك تايمز"، المنشور بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2016، مُتاح على الرابط التالي:

http://www.nytimes.com/2016/09/05/opinion/letter-from-a-bahraini-jail.html?_r=0

(تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016).

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، وقد سبق أن قضى حكماً بالسجن لمدة عامين فيما سبق، في "سجن جو"، بتهمة المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" "دون إخطار مسبق"، وذلك في العاصمة المنامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2012. وكان قد حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام في 16 أغسطس 2012، وخُفض الحكم لدى الاستئناف إلى عامين، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2012. وأُخلي سبيله في مايو/أيار 2014، ولكن صدر بحقه قرار بالمنع من السفر، في نوفمبر/تشرين الثاني من العام ذاته.

وفي 20 يناير/كانون الثاني 2015، حُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني، وذلك لنشره تغريدتين على موقع "تويتر" في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وفي 14 مايو/أيار 2015، رفضت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الاستئناف المقدم منه للطعن في الحكم. وقد قُبض على نبيل رجب من منزله، في 2 إبريل/نيسان 2015، ثم اقتيد إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية، حيث خضع للاستجواب بشأن تعليقات زُعم أنه نشرها أو أعاد نشرها على "تويتر" عن حرب اليمن، وعن حوادث في "سجن جو" وقعت عقب أعمال الشغب في السجن، في 10 مارس/آذار 2015. وقالت وزارة الداخلية إنه قُبض عليه لنشره "رسالة من شأنها تحريض الآخرين وتهديد السلم" و"إهانة هيئة نظامية". ووجه إليه الاتهام بموجب المادتين 216 و133 من قانون العقوبات البحريني، وجددت النيابة العامة فتره احتجازه حتى 14 مايو/أيار 2015، عندما أصدرت المحكمة حكماً بسجنه ستة أشهر. ثم أُفرج عنه مساء 13 يوليو/تموز 2015، بموجب عفو ملكي، لأسباب صحية. وفي أغسطس/آب 2015، ألغي قرار منعه من السفر، والمفروض منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا إن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015.

وقد أُعيد القبض على نبيل رجب من منزله في قرية بني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، في 13 يونيو/حزيران 2016، على أيدي 15 من رجال الشرطة يرتدون ملابس مدنية، وذلك عقب تطويق الحي من جانب شرطة مكافحة الشغب في حوالي الساعة الخامسة فجراً. وقد أبرز هؤلاء مذكرة بتفتيش المنزل، وأخرى بالقبض عليه ونقله إلى الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، دون إبداء الأسباب. وقد صُودر هاتفه وجهاز الحاسوب الخاص به، ثم اقتيد إلى مركز شرطة الرفاع الشرقي، جنوب المنامة، حيث سُمح له بالاتصال بأسرته. وفي 14 يونيو/حزيران، اقتيد نبيل رجب إلى النيابة العامة، التي وجّهت له، بحضور محاميه، تهمة بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُعرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وصدر أمر باحتجازه لمدة سبعة أيامٍ على ذمة التحقيق. وعندما زارته أسرته في حوالي الساعة التاسعة مساءً، أخبرهم بأنه كان محتجزاً دون أي اتصال يُذكر مع الغير، على خلاف المُحتجزين الآخرين داخل زنازين جماعية في مركز الشرطة. وفي 21 يونيو/حزيران، مُدّدت فترة احتجازه لثمانية أيامٍ أخرى، ثم أُبلغ، في 26 يونيو/حزيران، بأنه سيواجه محاكمة جديدة أمام المحكمة الجنائية العليا، في 12 يوليو/تموز، بسبب التعليقات والتغريدات التي أعاد نشرها على "تويتر" في مارس/آذار 2015. وقد نُقل إلى مركز شرطة الرفاع الغربي في 23 يونيو/حزيران، وعقب إصابته باضطراب في ضربات القلب، في 27 يونيو/حزيران، نُقل في سيارة إسعاف إلى مستشفى وزارة الداخلية في القلعة، ثم إلى وحدة العناية بالقلب في مستشفى قوات دفاع البحرين. ويُذكر أنه قبل ذلك بيومٍ واحد، كان قد اشتكى إلى زوجته من ارتفاع ضغط دمه ومن طنين بأذنيه. وقد أُعيد إلى السجن في 29 يونيو/حزيران. وبدأت محاكمته الجديدة في 12 يوليو/تموز، بعد إضافة تهمة "إهانة دولة مجاورة" إلى التهم الموجهة إليه.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية قد كثّفت حملتها القمعية للحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والتنقل. فمنذ 12 يونيو/حزيران 2016، مُنع ما لا يقل عن 19 شخصاً من مغادرة البحرين. ومن بين هؤلاء خمسة نشطاء، من بينهم سجين رأي سابق، كانوا في طريقهم لحضور جلسات الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وفي 14 يونيو/حزيران، صدر قرار بتعليق أنشطة "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، التي تمثل جماعة المعارضة الرئيسية بالبلاد، كما صدر قرار بتجريد مرشد الجمعية الروحي، آية الله عيسى قاسم، من جنسيته في 20 يونيو/حزيران.

الاسم: نبيل رجب

النوع: ذكر